الإسلام وثلاثي: المقاومة، الإرهاب، السياسة

شفيق جرادي

الكلمات المفتاحيّة: شفيق جرادي، المقاومة، الإرهاب، السياسة، أحداث 11 أيلول، الإسلام السياسي.

إن من حق المرء أن يتريث في اتخاذ الأحكام على المواقف والأوضاع والمصطلحات، حينما تُعرض عليه مسائل التباسية غير واضحة الأبعاد والمعاني والدلالات، مثل الحديث حول الإسلام السياسي.

فما هو المقصود بالإسلام السياسي؟

هل المصطلح يريد معالجة جنبة معرفية تتعلق بالإسلام كديانة، ليميّز في قراءته وتفسيره بين ما هو إسلام عبادي دعوي، وآخر سياسي يقوم على لعبة المصالح؟

أم أن ما يُقصد به التأريخ لمرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية ونشوب الصراعات في المنطقة بين السلطات الحاكمة والاتجاهات الأيديولوجيّة والدينيّة فيها؟ والتي أثمرت في فترة معيّنة تصاعدًا للمد الإسلامي تمثل بالحركات الإسلامية؟

هل الإسلام السياسي هو تعبير يشير إلى الحركات الإسلامية التي خرجت عن إرادة المؤسّسات الدينيّة التقليديّة سواءً منها الجامعات العلمية، أم المجالس الشرعيّة التابعة للأنظمة الحاكمة في المنطقة؟

مما لا شك فيه، أن لكل تفسير ودلالة تابعة لهذه المفردة أحكامًا خاصّة ومقتضيات خاصة من المواقف.

فالتمييز بين إسلام عبادي وإسلام سياسي، هو محض تسطيح في فهم الإسلام الذي يقوم بالأساس على منظومة مترابطة، من الاهتمام بالشأن الفردي والسياسي العام في حياة الإنسان والمجتمع. ولقد كانت إقامة الإدارة المجتمعية والسياسية في الرسالة النبوية المحمدية لها نفس أهمية العبادات وإقامة الصلوات، لقوله تعالى: {الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ...}[1].

وهذا ما التقطته مجمل التفسيرات الإسلامية. حتى إن ما يُسمّى بالإسلاميين التقليديين تعاملوا مع الأبعاد السياسية باعتبارها مقدسًا إسلاميًّا. وإن فرّقوا على المستوى العملي بين أصالة الاهتمام النظري بالسياسة في

---

[1]- سورة **الحج**، الآية 41.

الإسلام، وبين الممارسة السياسية، التي كان لهم منها مواقف. مثل: كيف يتعامل المسلم مع الحاكم عادلًا كان أو جائرًا؟ وهل الأصل في المشروعية حكم التشريع أم عدالة ومميزات الحاكم؟ وما هو النظام المطلوب؟ الخلافة، الإمامة، الإمارة، السلطنة، أو غير ذلك؟

هذا في الوقت الذي ميّزت فيه بعض الحركات والشخصيات الإسلامية بين المقصد والغاية، وهي التي يمكن أن تتصف بالقداسة، وبين الوسائل والإجراءات والسبل الموصلة لتحقيق الغاية. كإقامة الدولة والحزب والحركة، وهي أمور سياسية زمنية لا يمكن أن تتصف بالقداسة. إلا أن عدم اتصافها بالقداسة لا يعني أنها غير مهمة، بل وواجبة أحيانًا؛ لأن المقصود بغير المقدس هنا، هو ذاك الخاضع لنظام المتغيرات ومرونة التكيّف مع المصالح والوقائع والموضوعات.

وإلا فإن السياسة هي أصل وأساس يعبّر عن أن الإسلام يحترم ويتعامل مع الزمن، وله فيه مواقف وآراء وأحكام. وأي خلل في هذا الأصل سيؤثر عميقًا في بقية الأصول الاعتقادية والأخلاقية والتشريعية العبادية. إذ لا يمكن تكامل الفرد خارج إطار فعاليات الجماعة والأنظمة الإدارية والسياسية الأخلاقية بحسب الإسلام. بل لا إتمام للشريعة وتكامل الأعمال العبادية إلا بجريانها في إطار الحكم والنظام السياسي. فكل التشريعات المالية العبادية من زكاة وخمس، مصرف حراكها هو نظام سياسي يشق طريقه نحو الازدهار والتطوير العلمي ورفع الاحتياجات المجتمعية المدنية والإنسانية. كما أن أحكام القضاء والحدود والقصاص هي أحكام شرعية لا نفوذ لتطبيقها إلا بوجود مؤسسة إجرائية صاحبة سلطة وسياسة.

بناءً عليه، فإن أصحاب ما يسمى بالإسلام التقليدي أو الرسمي، لا ينفون أصل السياسة والشؤون الدنيوية في اهتمامات الإسلام. لكنهم قد يناقشون في الحيثية التطبيقية، وفي توقيت الممارسة العملية للعمل السياسي. وهذا ما شجع الحركات الإسلامية على الإمساك بأصل العناية بالسياسة، ثم الانطلاق لممارسة الفعل والعمل والالتزام السياسي في حركتهم ودعوتهم وسلوكهم العام، بل وفي رسم أهدافهم إلى درجة اعتبروا فيها أن عبادة الله لا تستقيم إلا بخوض غمار الحراك السياسي الذي يقيم مجتمع ودولة العدالة الإلهية على الأرض. وهذا ما أسّس أيضًا لانطلاق تفسيرات عند هذه الشخصيات والحركات عملت على بلورة نظرية الحاكمية الإلهية، وقد قامت هذه النظرية على جملة أسس منها:

1- أن الحكم لله وحده، وأن الله هو مصدر التشريع وهو سبحانه مصدر المشروعية.

2- أن كل حكم بغير ما أنزل الله هو حكمٌ كافر.

3- أن الرضوخ كما القبول بالحكم الوضعي، هو خروج عن ربقة الدين، وهو رضًا بالاستبداد.

4- بناءً على ما تقدّم، ينبغي رفض أي ارتباط بالمجتمع الفاسد وبالنظام غير الشرعي، بل يجب الانقلاب على مثل هذا المجتمع والنظام.

5- أن الحل الوحيد الممكن هو بذل الجهد والعمل لإقامة دولة إسلامية ولو بالقوة. وأن كل ممارسة سياسية أو دعوية خارج هذا الفهم وهذا الهدف هي مضيعة للوقت وسكوت عن مواجهة الظلم، وقبول بالكفر وأنظمته الفاسدة المفسدة.

وقد جاءت هذه النظرية لتؤثر بالحركات الإسلامية السنية كحركة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، والجماعة الإسلامية، واشتقاقاتهم في دول إسلامية كباكستان وأفغانستان وتركية، أو عربية كمصر والأردن وسوريا ولبنان. كما أنها أثرت بحركات إسلامية شيعية كحزب الدعوة الإسلامي، ومنظمة العمل الإسلامي وغيرهما في دول خليجية وعربية كالعراق ولبنان وغيرهما.

بل إن هذه النظرية جاءت لتميّز بين ما يمكن لنا تسميته بفترة الصحوة الإسلامية وفكرها الإصلاحي التي دشّنها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده ورشيد رضا وتلامذتهم، وفترة الحركات الإسلامية أو ما يحلو للبعض تسميته بالإسلام الحركي الذي انطلق سنة 1929 مع الشهيد حسن البنا مؤسّس حركة الإخوان المسلمين في مصر، والذي تفاعلت دعوته عند شخصيتَين فكريتَين هما:

سيد قطب الذي تم شنقه بأمرٍ من جمال عبد الناصر على إثر حادثة أمنية أطلق عليها اسم "المنشية"، وتأليفه كتاب **معالم في الطريق**. وهو كتاب أبرز فيه كيف أن الهدف لدى الإسلاميين هو إقامة المجتمع والحكم الإسلامي، ورفض كل صيغة مجتمعية وسياسية غير إسلامية في قلبها وقالبها. وهذه الأفكار كما هي العادة دومًا تأخذ بُعْد التأثير العميق حينما تمتزج بالتضحية والدم والشهادة، بحيث تتحول من فكرة إلى مدرسة يُقتدى ويُهتدى بنهجها. ثم إن الفكرة تكاملت مع كتاب لأبي الأعلى المودودي الباكستاني **المصطلحات الأربع في القرآن الكريم**، والذي عالج فيه معنى الحاكمية الإلهية بشكل تقاطع مع كتاب **معالم في الطريق**، مما أولد تأسيسًا في حياتها السياسية والاجتماعية والحزبية، وخاضت غمار التحديات مع محيطها وحكوماتها. إلى أن حصلت جملة أحداث منها:

1. انتكاسة عام 1967 في الصراع العربي-الإسرائيلي وانتشار مشاعر الإحباط لدى الشارع العربي، والقلق تجاه كل الطروحات القومية واليسارية في المنطقة. في الوقت الذي بدأ فيه الطرح الإسلامي التشكيكي يغزو صفوف الشباب تجاه كل الطروحات القائمة وقراءتها ضمن نظرية المؤامرة ولعبة الأمم.
2. خفوت التجارب القومية في البلدان العربية وتحولها عند مرحلة استلام السلطة إلى نظرية للزعيم من أجل ممارسة استبداده على مجتمعه، وهو ما دفع بالشعوب للبحث عن خيارات أكثر أصالة في حياتهم، وأهم تلك الخيارات الأصلية هو الإسلام.
3. استمرار تفاعل القضية الفلسطينية في الضمير والحراك العربي والإسلامي، وانتقال وعي قضية الصراع على أرضية فلسطين إلى صراع على أرضية كل العالم العربي، خاصة بعد احتلال إسرائيل للعاصمة بيروت، ودخولها الغاصب للأراضي اللبنانية.

مما دفع بعض الحركات أو المجموعات الإسلامية لدخول مقاومة عنيفة وجدية لا تطلب الأثمان، ولا تقيم للحسابات وزنًا في معركتها مع المحتل، وبروز الحركة الإسلامية حماس في فلسطين. وإذا كانت المقاومة الإسلامية في لبنان ذات سمة شيعية، والحركة الإسلامية في فلسطين سنية، فإن وحدة القضية وتقارب المساحة الجغرافية والتاريخ المشترك ووحدة الصراع والعدو، أنشأ حاضنة لتجربة إسلامية عابرة للمذاهب، وشكّل رؤية للوعي جديدة تقوم على التجربة أكثر مما تقوم على المسبقات والتصورات القبلية في فهم الأحداث وتحديد السلوك من الآخر.

ومن الملفت عند هاتين الحركتين:

أ. أنهما لم يدخلا في صراع مع مجتمعهما، بل مع الكيان الغاصب إسرائيل؛ وهذا يعني أن قضيتهما ليست مواجهة الاستبداد – كما هو الحاصل عند أغلب الحركات – بل مقاومة الاحتلال مما أعطاهما ميزة حركة التحرّر الوطني.

ب. أنهما سعيا للمزاوجة بين الإسلام والمشروع الوطني في مقاومتهما، وقد امتازت تجربة المقاومة الإسلامية في لبنان بميزة إضافية هي تكيّفها مع الواقع التعددي الذي يتسم به لبنان كبلد يعيش المحيط العربي، وينفتح على العالم بتنوع طوائفي وأيديولوجي.

ت. أن الحركتين استطاعتا أن تقدّما تجربة اجتماع على وحدة من القضية مع حفظ التنوع التنظيمي، بل والممارسة القطرية.

ث. أنهما نافذتان على العالم الإسلامي مثل إيران وتركيا وماليزيا وباكستان وغيرهم، فضلًا عن العالم العربي. وقد تجاوزتا بذلك الحدود المذهبية، بل يمكن القول: "إنهما استطاعتا تجاوز عتبة الأنظمة نحو العلاقة مع شعوب المنطقة عمومًا".

ج. أنهما من الحركات النادرة التي تبني في مسارها سلّم أولويات لا تقع فيه، المصالح المذهبية أو الطائفية على الدرجات الأولى من السلّم.

ح. تحقيق إنجازات ميدانية كالثبات في المعارك، وتحرير الأرض عام 2000 م، والانتصار على الغزو العدواني الإسرائيلي في العامين 2006 و2008 م، والبدء ببث ثقافة الانتصار، والثقة بالنفس والتكامل مع التاريخ المقاوم مما أعاد الوعي للشارع العربي والإسلامي ببعض الثقة بنفسه وبالجهة التي يتفاعل معها.

4. حصول تحوُّل إقليمي سنة 1979 وذلك بقيام دولة الثورة الإسلامية في إيران. ومن المعلوم أن إيران تعتمد على الفقه الشيعي، وهو فقه نأى بفعل الضغوط والأزمات عن الدخول في الأحكام السياسية الخاصة ببناء دولة ومجتمع فترة مديدة من الزمن. إلى أن جاء الإمام الخميني قدس سره بنظرية ولاية الفقيه التي استخرجت، بعد خوض فقيهها تجربة عملية واسعة، جملة أسس منها:

أولًا: أنه وإن كانت الشريعة هي مصدر الحكم، إلا أن مشروعية الحكم لا تكون إلا بتحصيل موافقة الناس، فإرادة الناس هي المدخل الديني والطبيعي لإرساء نظام حكم إسلامي. وبهذا مزاوجة بين المقدّس والزمني في صدور شكل الحكم المعتمد بالدولة الإسلامية.

ثانيًا: أن مفهوم الأمة كإطار للنظرية السياسية في الإسلام، لا يلغي التزام الحدود الوطنية في الدولة الإسلامية، بل إن القانون الفاعل، هو ذاك الذي يحترم الخصوصية الوطنية، شرط أن لا تتحول الخصوصية إلى إطار نهائي في الاهتمام الديني، لأن الأفق الرسالي في الإسلام يمتد للإنسان بما هو إنسان مستخلف من الله ومكرّم عند الله سبحانه.

ثالثًا: أن الأصل في النظرة للمجتمع والحياة والدول إنما تقوم على أساس أصالة الخير فيها، لا الحكم عليها بالجاهلية والتكفير. بل الكفر الحقيقي على المستوى السياسي هو الظلم والعدوان. لذا فلا مانع من الانفتاح على المجتمع والعلاقات الدولية طالما أن هذه العلاقة تقوم على تحقيق مصالح الأمم والشعوب. وهذا خلاف النظرية السالفة الذكر التي تأسّس عليها وبموجبها العديد من الحركات والأحزاب الإسلامية.

5. بعد أشهر قليلة من نجاح الثورة في إيران حصلت حادثة في مكة بالسعودية حينما قام جهيمان العتيبي وطالب بجملة أمور اعتبرت بمثابة انقلاب على النظام والحكم في السعودية. مما فتح نافذة أمام عموم الحركات الإسلامية السنية، بل وبعض الحركات السلفية للتحرك خارج إرادة ولي الأمر بعد دخول الجيش الأمريكي السعودية، وسكوت النظام على ذلك، إلى أن بلغ السيل الزُبى عند هذه الحركات عندما انطلقت بعض الفرق العسكرية الأمريكية نحو قتال العراق في حرب الخليج بالكويت، واحتلال دولة العراق.

6. أحداث 11 أيلول (سبتمبر) حينما أعلنت القاعدة وهي التي يقودها السعودي ابن لادن وعضده الأيمن المصري أيمن الظواهري، والتي تقيم في أفغانستان بحمى الملا عمر زعيم حركة طالبان، التي تلتزم الفقه الحنفي، في الوقت الذي تنبني فيه كما القاعدة على الرؤية السلفية التي فهمت السياسة كما الجهاد ضمن منظومة خاصة، بنيت على:

أ. الإحباط من تجربة الحركات الإسلامية الإخوانية، مما أنشأ حركات في مصر وغيرها تعتمد الخيار المسلّح والعنيف، كالجماعة الإسلامية في مصر وباكستان والجزائر، وحركة الجهاد الإسلامي المصرية التي نفّذت حكم الإعدام بأنور السادات، وحركات التكفير والهجرة وغيرهم كثر، وهي حركات عايشها أيمن الظواهري الذي التقى ابن لادن في أفغانستان، ومن المعروف أن ابن لادن تتلمذ على يد الزعيم والمنظر السلفي عبد الله عزّام الذي قاد المجموعات العربية في حرب أفغانستان ضد السوفيات، والذي استشهد في ظروف غامضة.

وهذا كله أسس لرؤية تركيبية مازجت بين السلفية وفكر المراجعة لدى الحركات المنبثقة عن الإخوان، والتي اعتمدت على مقولة الحاكمية الإلهية.

ب. الخروج من سلطة المؤسّسة الدينية أو الشرعية وبروز متصدّين للفتوى بطريقة تلفيقية، بل ومزاجية أحيانًا، مما دفع بعض هذه الحركات إلى إنشاء ما اصطلح عليه بمجالس الفتيا، الأمر الذي أسّس لبناء مرجعيات دينية خارج إطار المرجعيات التاريخية. وهذا ما سمح لوقوع بعض التسيّب أحيانًا والذي ظهر بشكل خطير في العراق، وكشفت عنه مراسلات أبي مصعب الزرقاوي وسمير المقدسي وأيمن الظواهري. إذ رفض الأخيران تصرّف الزرقاوي بما لا يعود فيه لرأي مجلس الفتيا، بل وفي بعض الأحيان كانت جماعات تقوم على أصلَين: أمير الجماعة، وفقيه الجماعة.

وقد نرى في المدينة أو في القرية بل وفي الحي الواحد أكثر من جماعة، ولكل منها أمير وفقيه.

ت. حصول أعمال عنفية بفعل عقلية مذهبية حادة، ومواقف مزاجية حادة لا تراعي في الأولويات إلًّا ولا ذمة. بحيث إن الأصل صار كل من يخالفنا فهو ضدنا مسلمًا كان أو غير مسلم، ظالمًا كان أو غير ظالم، حاكمًا كان أو محكومًا. وطال الاستهداف كل البنية المجتمعية والمدنية والدينية، إذ صار المعيار هو استخدام القوة والذبح بحق كل الكافرين، وحكم الكفر على الأشخاص قد يجري لمجرّد أنهم يختلفون مع أمير الجماعة، أو الجماعة الخاصة.

ث. اجتذاب مجموعات من المهاجرين إلى الغرب والاستفادة من خبراتهم العلمية. وهذه المجموعات في الوقت الذي عاشت فيه اغترابًا عن أوطانها، أوصلها إلى حد التنكّر لها، فإنها عاشت كل أحاسيس العزلة عن مجتمعات الغرب، إذ لم تستطع بحسب بنيتها التربوية أن تتكيّف وتندمج مع الحياة فيه والتصالح المجتمعي معه، فاستخدمت عقليتها ومهاراتها العلمية والتقنية لأحداث الترهيب في البلدان الغربية، وهو الأمر الذي نقلته إلى الديار العربية والإسلامية بمواجهة الأوضاع والمصالح الغربية وغيرها فيه، إلى أن جاء التقنين في إدارة هذه الطاقات باعتبار أن الصراع يجب أن يتركّز إما:

- في مواجهة الغرب ومصالحه الممتدة في العالم، إذ هو الأصل في كل حركة الكفر بالعالم.
- أو في إقامة دولة الخلافة. وإذا لم تنجح الفكرة في أفغانستان، فينبغي إقامتها في إحدى الدول العربية. إذ إن إقامة دولة إسلامية كهذه في العالم العربي، سيساعد على انهيار بقية الدول العربية بيد دولة الخلافة التي ستفتح بعدها الصراع ضد الغرب. ولهذا كان الانتقال الأمني والعسكري الواسع إلى العراق.
- أو أن يتركّز في مواجهة المعوّقات المذهبية والدينية، التي يمكن أن تحول دون تحقيق الهدف الثاني. ومن هنا، كانت الأعمال الرهيبة التي مارسها الزرقاوي ومن معه، بحق الشيعة وبعض السنة وبحق المسيحيين.

وهكذا نحن اليوم أمام فرز يقوم على تصانيف ثلاثة للحركات الإسلامية:

الصنف الأول: وهو المؤسسات التقليدية، خاصة تلك التابعة للسلطة، والتي تعتبر أن الخضوع للحاكم أمر ضروري. وهي مؤسسات قد باتت هامشية التأثير في حركة شعوبها وفي وجدان الجماعات الإسلامية.

الصنف الثاني: الإسلام السياسي والذي في ظني أنه أكثر ما يصح على الحركات الإسلامية السلفية والدعوية التي تعتبر أن الإمساك بالسلطة هي الأصل والهدف النهائي لديها. وهي حركات تحولت بكثير من حراكها إلى حركات عنيفة تعتمد سياسة القوة كنهج في مساراتها.

الصنف الثالث: المقاومة الإسلامية؛ وهي حركات معنية برفض ومقاومة الاحتلال. والهدف عندها يتأطّر في الحراك المجتمعي لا السلطة. لذلك هي أقرب لتكون حركات تحرّرية منها لتكون حركات ثورية انقلابية.

والاهتمام بالسياسة عند الصنوف الثلاثة أساس وضروري، لكن الفارق في طبيعة هذا الاهتمام وحجمه. وفي ظني أن هذه الاتجاهات ستشهد الكثير من التصادم والتصالح بينها، حتى تستقر على قواسم من قناعات وأمور مشتركة تجسّر الهوة، ولو بمقدار الحد الأدنى. كما أظنّ أن الاستبداد كما الاحتلال هما السببان الدامغان نحو استخدام العنف واللجوء إليه في حلّ المشكلات.